Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

02 Février 2010
02 فبراير 2010

LE SOIR

Droits de l'Homme

Herzenni à Khémisset

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme et l'Entraide nationale organisent aujourd'hui à Khémisset une journée d'information avec la coordination locale et les collectivités locales concernées par le programme de réparation communautaire, au sujet d'une étude de diagnostic des besoins sociaux des communes concernées par ce programme.

Revue de presse

رسالة الأمة

أحمد حرزني: إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان يشارف على الاختتام

أعلن أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يوم الجمعة بالرباط أن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي تم تنصيب لجنة الإشراف المكلفة بإعدادها في دجنبر 2008، قد بلغت مراحلها النهائية، حيث ستكون جاهزة خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

وقال حرزني خلال عشاء مناقشة نظمتته لجنة الإشراف على إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والديمقراطية " إننا نترقب بعد أسابيع قليلة أن تكون لدينا خطة وطنية ملزمة للجميع في مجال ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب".

وأبرز حرزني، أن هذه الخطة تعد ورشا مهما يؤسس لمرحلة بناء وتوطيد أسس ديمقراطية مؤسساتية عادلة، ينضاف إلى سلسلة أوراش أخرى باشرتها المملكة في السنوات الأخيرة، ومنها على الخصوص، ورش الجهوية الموسعة وإصلاح القضاء وقرب تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومشروع الميثاق البيئي.

وفي السياق ذاته، اعتبر المحجوب الهيبة الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والكاتب العام للجنة الإشراف، في كلمة خلال هذا اللقاء، أن الخطة تشكل أيضا أحد مكونات مسلسل الإصلاحات والدمقرطة، الهادفة إلى تحقيق التماسك الاجتماعي والرقي بحياة الأفراد والتنمية عبر الحكامة الجيدة.

وبعدما ذكر بالسياق العام لإعداد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، سواء على المستويين الدولي والوطني، وهيكلة والبات اشتغال لجنة الإشراف المكلفة بإعدادها، تطرق السيد الهيبة إلى عدد من الإشكاليات المطروحة للمدارسة حاليا، والمتمثلة في تحديد الطبيعة القانونية للخطة ودور المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية في تنفيذها ومتابعتها وتقييمها، وتصورات هذه المؤسسات حول مسلسل تبنيها والمصادقة عليها، وكذا مسار وكيفية عرضها أمام منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

من جانبه، أكد محمد ليديدي الكاتب العام لوزارة العدل أن هذه الخطة الوطنية تعد مكسبا هاما للمسار الحقوقي بالمغرب، جاء ليعزز دولة الحق القانون ويدعم ما راكمته المملكة من رصيد في هذا المجال، معربا عن ارتياحه للخيار التشاركي الذي تم نهجه في إعدادها.

وأبرز ليديدي أن "المغرب بإعداده لخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان يكون قد أوفى بالتزاماته إزاء المنتظم الدولي في ما يتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بحقوق الإنسان، واستجاب لتطلعات المجتمع المغربي في هذا المجال"، مشيدا بالجهود التي بذلتها جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وفعاليات المجتمع المدني في إعداد هذه الخطة.

كما أشاد بالدعم الذي حظيت به هذه الخطة، ولا سيما من لدن الاتحاد الأوروبي، وهو الدعم الذي جدد السيد إينيكو لاندابورو سفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب، التأكيد عليه في كلمة ققتضبة خلال هذا اللقاء.

حضر هذا اللقاء، على الخصوص كل من خالد الناصري وزير الاتصال وسفير إسبانيا بالمغرب السيد لويس بلاناس بوتشاديس، وعدد من ممثلي المؤسسات الوطنية والمنابر الإعلامية بالمملكة.

تجدر الإشارة إلى أن إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، "يأتي استجابة لهاجس يتمثل في وضع إستراتيجية شاملة و مهيكلة تهدف إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها"، وهو مشروع يستفيد من برنامج دعم في إطار اتفاقية شراكة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي ويتكلف بتدبيره مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil consultatif des dr

الجريدة

عائلة الرويسي مصرة على كشف حقيقة اختفاء ابنها

قالت إنها تحتفظ بحقها في اللجوء إلى القضاء ووصفت مقبرة سباتة بمسرح جريمة الاختفاء القسري

الجريدة الأولى

رغم أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أدرج حالة الاختفاء القسري لعبد الحق الرويسي ضمن الحالات التي «مازالت عالقة»، إلا أن عائلته تشدد على ما أسمته بـ«تمسكنا بضرورة الكشف عن مصير عبد الحق الرويسي، وعن كل الحقيقة حول ظروف اختفائه القسري واحتجازه ووفاته ودفنه، في حالة حصولها، وتحديد المسؤوليات عن ذلك»، محملة مسؤولية القيام بذلك لكل «مؤسسات الدولة بمختلف درجاتها».

وأعلنت العائلة أنها تحتفظ بحقها في «اللجوء إلى الآليات القضائية متى توفرت الشروط الذاتية لذلك، متمثلة أساسا في تجهيز ملف محكم، والموضوعية، متمثلة في سلامة السياسة القضائية واستقلال القضاء»، داعية إلى «تمكين عائلاتنا من تقرير حول كل التحليلات الجينية التي تم إجراؤها، سواء في المغرب أو في فرنسا، ومن مقرر تحكيمي يعرض لكل خطوات التحريات حول مصير عبد الحق الرويسي».

وطالبت العائلة ذاتها، في بيان توصلت «الجريدة الأولى» بنسخة منه، بـ«إنشاء آلية لمتابعة التحريات حول مصير المختفين قسرا، الذين بقيت حالاتهم عالقة للكشف عن كل الحقيقة حول ملف الاختفاء القسري، وتمكينها من الصلاحيات المناسبة للقيام بهذه المهمة، وتوسيع التعاون مع النيابة العامة ليشمل استدعاء الشهود وإلزامهم بتقديم إفاداتهم حول ملفات الاختفاء القسري».

واعتبرت عائلة عبد الحق الرويسي مقبرة سباتة وداخلها «مسرحا لآخر أطوار جريمة الاختفاء القسري، بعد أن تأكد ضمها لقبور الضحايا من مجموعة

عبد الحق الرويسي

شيخ العرب وعدد من ضحايا الأحداث الاجتماعية التي عرفتها الدار البيضاء في مارس 1965»، داعية إلى «تسريع التصديق من طرف المغرب على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري».

وكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قدم، في 14 يناير الماضي، تقريره الرئيسي حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، أخبرت من خلاله عائلة الرويسي بالنتائج النهائية للتحليلات الجينية التي أكدت أن «الرفات التي كانت موضوع تلك التحليلات ليست لعبد الحق الرويسي».

وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة متابعة تنفيذ توصياتها قامت بتحريات أفضت، أواخر سنة 2005، إلى العثور على قبرين بمقبرة سباتة في الدار البيضاء حامت الشكوك حول ضم أحدها لرفات عبد الحق الرويسي، قبل أن يستخرج الرفاتان، في يناير 2006، ويتم إخضاعهما لمعاينة أنتروبولوجية، انطلاقا من المواصفات الفيزيولوجية لعبد الحق الرويسي، التي أفضت إلى استبعاد نسبة إحدى الرفاتين له وأخذ عينات لإجراء التحليلات الجينية.

كما تم إجراء تحليلات جينية على عينتين لأخوين لعبد الحق الرويسي من طرف الشرطة العلمية وتحليلات للعينات العظمية المأخوذة من الرفات المحتملة من طرف المختبر العلمي للدرك الملكي، والتي كانت دون نتيجة.

وفي دجنبر من سنة 2008 تمت إعادة استخراج الرفات المحتمل لعبد الحق الرويسي لأخذ عينات جديدة، كما تم الاحتفاظ بالرفات في مصلحة الطب الشرعي بمستشفى ابن رشد وتوسيع التحليل الجيني وسط إخوة المختفي ليشمل أربعة منهم، وإجراء تحليلات جينية في مختبر فرنسي، قبل أن تكشف النتائج أن الرفات موضوع التحليل الجيني لا يعود إلى الرويسي.

Revue de Presse du Conseil consultatif

الجريدة

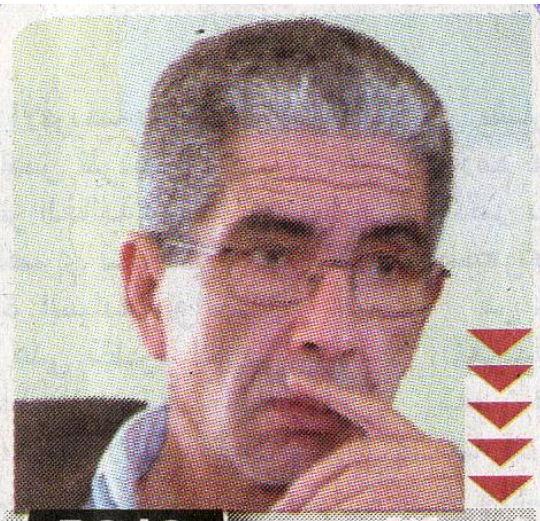

نـــازل

10/2

أحمد حرزني

منذ صدور آخر تقرير للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، حول لوائح المختفين، صدرت العديد من الانتقادات ضد رئيس المجلس عن أسر أشهر المختطفين، مثل عائلة المانوزي والرويسي وعبد اللطيف سالم وعمر واصولي...

وأهم ما تنتقده هذه الأسر هو سكوت المجلس عن قول الحقيقة كاملة في هذه الاختفاءات التي استمر بعضها أكثر من 30 سنة، دون تمكن المجلس من الوصول إلى حقيقتها. وحسب بيانات أسر المختفين فإن آخر تقرير للمجلس لم يأت بالجديد، وقام بتكرار المعلومات نفسها التي سبق أن توصلت بها هيئة الإنصاف والمصالحة.

Revue des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

بيان عائلة المختفي قسرا عبد الحق الرويسي
نحتفظ بحقنا في اللجوء إلى الآليات القضائية

حيال التقرير الذي قدمه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول تفعيل هيئة الإنصاف والمصالحة، لم تجد عائلة المختفي عبد الحق الرويسي بدا من إعلان انتقادها لما حمله التقرير مادام يضع حدا لآمالها للكشف عن مصيره، واسترجاعه، وإعادة دفنه، وتحديد المسؤولين عن اختطافه. كما أعلنت عن استمرارها في النضال إلى جانب عائلات المختفين قسرا وضحاياه من أجل الكشف عن مصير الحالات العالقة و استكمال الكشف عن الحقيقة حول كل المختفين و مجهولي المصير..

قدم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في 14 يناير 2010، تقريره الرئيسي، حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وضمنه أدرجت حالة الاختفاء القسري لعبد الحق الرويسي من بين الحالات التي مازالت عالقة، كما تم إخبار عائلتنا على إثر ذلك بالنتائج النهائية للتحليلات الجينية التي أكدت أن الرفات التي كانت موضوع تلك التحليلات ليست لعبد الحق الرويسي.

و بذلك وضع حد لآمال عريضة وسط أسرتنا لتحديد مصيره، و استرجاعه، و إعادة دفنه.

و أمام هذا الوضع :

* نذكر بالمجهودات التي بذلت من طرف هيئة الإنصاف و المصالحة و لجنة متابعة تنفيذ توصياتها و المتمثلة في:

ـ التحريات التي أفضت في أواخر سنة 2005 إلى العثور على قبرين بمقبرة سباتة في الدارالبيضاء حامت الشكوك حول ضم أحدهما لرفات ابننا.

ـ استخراج الرفاتين في يناير 2006 و إخضاعهما لمعاينة أنتروبولوجية انطلاقا من المواصفات الفيزيولوجية لعبد الحق الرويسي و التي أفضت إلى استبعاد نسبة إحدى الرفاتين له. و أخذ عينات لإجراء التحليلات الجينية.

ـ إجراء تحليلات جينية على عينتين لأخوين لعبد الحق الرويسي من طرف الشرطة العلمية، و تحليلات للعينات العظمية المأخوذة من الرفات المحتملة من طرف المختبر العلمي للدرك الملكي و التي كانت دون نتيجة.

ـ إعادة استخراج الرفات المحتملة لأخينا في دجنبر 2008 لأخذ عينات جديدة و الاحتفاظ بالرفات في مصلحة الطب الشرعي بمستشفى ابن رشد و توسيع التحليل الجيني وسط إخوة عبد الحق الرويسي ليشمل أربعة منهم، و إجراء تحليلات جينية في مختبر فرنسي، و رغم إيجابية الأولى منها فقد بقيت حولها شكوك، في حين أفضت الثانية إلى القطع بأن تلك الرفات ليست لعبد الحق الرويسي.

* نشير إلى أن كل هذه الخطوات قد تمت بحضور العائلة أو بمتابعة لصيقة لإجراءاتها خاصة مع لجنة المتابعة، ومع مصلحة الطب الشرعي بمستشفى ابن رشد بالدارالبيضاء.

* نشدد على تمسكنا بضرورة الكشف عن مصير عبد الحق الرويسي و عن كل الحقيقة حول ظروف اختفائه القسري و احتجازه و وفاته و دفنه في حالة حصولهما. و تحديد المسؤوليات عن ذلك. و نحمل مسؤولية القيام بهذا العمل لكل مؤسسات الدولة بمختلف درجاتها.

* نعلن استمرارنا في النضال إلى جانب عائلات المختفين قسرا وضحاياه من أجل الكشف عن مصير الحالات العالقة و استكمال الكشف عن الحقيقة حول كل المختفين و مجهولي المصير، وسط لجنة التنسيق لعائلات المختفين و ضحايا الاختفاء القسري بالمغرب و وسط المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف

* نحتفظ بحقنا في اللجوء إلى الآليات القضائية متى توفرت الشروط الذاتية لذلك، متمثلة أساسا في تجهيز ملف محكم، و الموضوعية، متمثلة في سلامة السياسة القضائية و استقلال القضاء.

* نطلب انطلاقا من الوضعية التي آلت إليها معالجة ملف عبد الحق الرويسي خصوصا وملف الاختفاء القسري عموما بـ:

ـ تمكين عائلاتنا من تقرير حول كل التحليلات الجينية التي تم إجراؤها سواء في المغرب أو في فرنسا، و من مقرر تحكيمي يعرض لكل خطوات التحريات حول مصير عبد الحق الرويسي.

ـ إنشاء آلية لمتابعة التحريات حول مصير المختفين قسرا الذين بقيت حالاتهم عالقة و للكشف عن كل الحقيقة حول ملف الاختفاء القسري. و تمكينها من الصلاحيات المناسبة للقيام بهذه المهمة، و منها إلى جانب أخرى، توسيع التعاون مع النيابة العامة ليشمل استدعاء الشهود و إلزامهم بتقديم إفاداتهم حول ملفات الاختفاء القسري.

ـ تعميق التحريات حول مقبرة سباتة و داخلها، باعتبارها مسرحا لآخر أطوار جريمة الاختفاء القسري، و الذي تأكد، بضمها لقبور الضحايا من مجموعة شيخ العرب و عدد من ضحايا الأحداث الاجتماعية التي عرفتها الدارالبيضاء في مارس 1965.

ـ تسريع التصديق من طرف المغرب على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، و نعلن بهذا الصدد انخراطنا في كل المبادرات الرامية إلى تحقيق ذلك.

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

* ندعو كافة الجمعيات و المنظمات الحقوقية و كل الأحزاب السياسية الديمقراطية و كذا فعاليات المجتمع المدني إلى الاستمرار في العمل و تكثيفه من أجل الكشف عن مصير كل المختفين قسرا والكشف عن الحقيقة كاملة باعتبارهما لبنة أساسية لتحقيق الإنصاف و المصالحة و للبناء الديمقراطي».

الدارالبيضاء في 31 يناير 2010

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme